النفط الكويتي يرتفع إلى 105,92 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 19 سنتا في تداولات امس الاول ليستقر عند مستوى 105,92 دولارات للبرميل مقارنة بـ 105,73 دولارات للبرميل في تداولات يوم الخميس. وانهت عقود الخام الاميركي الخفيف تسليم ابريل جلسة التداول مرتفعة 39 سنتا لتسجل عند التسوية 91,95 دولارا للبرميل لتنهي عقود النفط الاميركي لاقرب استحقاق الاسبوع على مكاسب قدرها 1,27 دولار للبرميل.

«التجارة» تصدر الرخصة «المؤقتة» بسرعة لترمي كرة الروتين في مرمى جهات أخرى

الصالح يسلم قانون التراخيص المعدل لمجلس الوزراء خلال أيام تمهيداً لصدور المرسوم

أنس الصالح

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح استكمل الخميس الماضي جميع التعديلات الخاصة بمواد القانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية وذلك لتقديمه لمجلس الوزراء خلال الأيام القليلة المقبلة تمهيدا لصدور مرسوم قانون بهذا الشأن.

وعن أبرز ما تم تعديله في قانون التراخيص التجارية بذلك سيكون هناك فصل ما بين الرخصة التجارية وما بين صاحب العمل التجاري فعلى سبيل المثال ستمنح «التجارة» الرخصة التجارية «المؤقتة» للعميل أو صاحب العلاقة بالسرعة اللازمة ولكن لن يتمكن العميل من ممارسة العمل التجاري بهذه الرخصة.

وأشارت المصادر إلى أنه لابد من الحصول على موافقات الجهات الحكومية الأخرى لممارسة العمل التجاري حتى تكون الرخصة التجارية «مفعلة» وبذلك تكون «التجارة» رمت الكرة في ملعب الجهات الحكومية الأخرى وأنها غير متسببة في الروتين الذي يعاني منه المواطنون في استخراج الرخص التجارية.

وأشارت المصادر إلى أن تغليظ العقوبة للمخالفين من أهم سمات القانون الجديد المعدل للرخص التجارية الذي يحوي 20 مادة.

أفادت المصادر بأن الوزارة ستكون مستقلة بإجراءاتها عن الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في استخراج أو إصدار التراخيص على أن يستكمل المواطن أو صاحب العلاقة باقي الإجراءات أو الموافقات من قبل الجهات الحكومية الأخرى «بنفسه» وتكون الوزارة بهذه الحالة ليس لها علاقة إلا فيما يخصها وذلك على غرار المعاملات التي تصدر من النافذة الموحدة.

وأوضحت المصادر أنه

● عاطف رمضان

«التجارة» ألغت 3 آلاف ترخيص تجاري لمؤسسات فردية

علمت «الأنباء» أن إجمالي أعداد التراخيص التجارية التي قامت بإلغائها وزارة التجارة والصناعة ـ إدارة التراخيص التجارية ـ بلغ 3 آلاف ترخيص تجاري منتهي خلال العام 2011. وأضافت المصادر أن هذه التراخيص تخص مؤسسات فردية وقد مضى عليها عام ولم يتم تجديدها وذلك تنفيذا للمادة 14 من قانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية التي أعطت الوزارة الحق في إلغاء الترخيص في بعض الحالات كذلك حسب القرار الوزاري الصادر مؤخرا والذي طالب بإلغاء ترخيص أي مؤسسة فردية انتهى ترخيصها لمدة سنة ولم يتم تجديدها. وقد ناشدت الوزارة أصحاب التراخيص الفردية بتجديد تراخيصهم قبل مرور عام على انتهائها حتى لا تضطر الوزارة لإلغائها.

● عاطف رمضان

مسؤول: ضيق الوقت يدفع «التجارة» لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بشكل مختصر

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة قررت أن تكون اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية مختصرة. وفي سؤال وجهته «الأنباء» لقيادي في الوزارة عن سبب إصدار اللائحة مختصرة لقانون يعد من أهم القوانين الاقتصادية في الكويت أفاد بأن صدور لائحة مختصرة لا يعني أنها ستكون مخلة فالأصل أنها لا تلغي أو تعطل ولا تعدل من القانون نفسه، مشيرا إلى أنها ستكون واضحة وموجزة لما جاء في القانون.

ولفت إلى أنه إذا استدعى الأمر إصدار لائحة تنفيذية مفصلة فلا يمنع من إصدارها مرة ثانية خلال الفترة المقبلة لتغطي جميع مواد القانون.

وأرجعت المصادر سبب توجه الوزارة لإصدار لائحة تنفيذية مختصرة لقانون الشركات التجارية لضيق الوقت وحتى تتمكن الوزارة من إصدارها في الوقت المحدد خلال شهرين أو ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار القانون من قبل البرلمان.

هذا وقد أصدرت الوزارة قرار وزاريا مؤخرا لتشكيل لجنة فريق عمل إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الشركات. ولفتت المصادر إلى ان قانون الشركات كان من المفترض أن تصدر له لائحة تنفيذية مفصلة خاصة أنه يتطرق لمشكلات متعددة وأمور على سبيل المثال تخص معالجة الأحكام العامة للشركة ونظمها في مواد ومن أبرز ما انفرد به ما ورد بالمادة الثالثة، حيث سمحت بتأسيس شركات لا تستهدف تحقيق الربح لتقوم بدور اجتماعي إلى جانب الشركات التجارية وبما يعزز الوظيفة الاجتماعية لرأس المال على نحو ما جاء بنص المادة 59 من الدستور وتطرق كذلك لأشكال الشركات وقد أدخلت شركة الشخص الواحد، وكذلك الشركة المهنية التي تتخذ شكل الشركة المساهمة المقفلة أو التوصية البسيطة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أيضا استحدث القانون بعض أحكام تنظم آلية الحجز على حصة الشريك المتضامن بما يفعل كونها جزءا من الضمان العام للدائنين وقد راعت المحافظة على الطبيعة الشخصية لشركة التضامن.

● عاطف رمضان

تنفذه شركة دايليم الصناعية بعد تقديمها أقل الأسعار للمشروع

مصفاة ميناء الأحمدي تبدأ في تشييد المرافق الجديدة لمناولة الكبريت مايو المقبل بقيمة 147,3 مليون دينار

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة البترول الوطنية أن مصفاة ميناء الأحمدي ستبدأ في بناء المرافق الجديدة لتحميل السفن ومناولة الكبريت في المصفاة ابتداء من شهر مايو المقبل بقيمة 147,3 مليون دينار وذلك بعد تقديم شركة دايليم الصناعية أقل الأسعار للمشروع خلال الأسبوع الماضي.

وأوضحت المصادر أن مشروع إنشاء مرافق جديدة وتحديث المرافق الحالية لمناولة الكبريت في مصفاة ميناء الأحمدي تهدف إلى تحسين إمكانيات معدات مناولة الكبريت وزيادة طاقة معدات المناولة والنقل بحيث يتم استخدام سفن كبيرة في عمليات التصدير إضافة إلى بعض الأعمال المرتبطة بالصحة والسلامة والبيئة لتلبية متطلبات الهيئة العامة للبيئة الكويتية.

مصفاة ميناء الأحمدي

وأشارت المصادر إلى أن شركة تايسين كروب الألمانية قد نفذت التصميمات الهندسية الخاصة بمشروع مناولة الكبريت خلال عام 2011، وقد وضعت الشركة خطة هذا المشروع بهدف تجميع كميات كبريت إضافية في المستقبل من مواقع استخراجه المختلفة.

وبينت أن إنتاج الكويت من الكبريت يصل إلى 850 ألف طن من الكبريت سنويا، فيما تتوقع مؤسسة البترول الكويتية أن يرتفع انتاج الكويت من الكبريت إلى حوالي 2 طن بحلول عام 2015.

ويشمل نطاق العمل في مشروع مناولة الكبريت تجديد أجهزة معالجة الكبريت الحالية وكافة المعدات اللازمة للإنتاج والنقل والتحميل وخلافها، كما يشمل أيضا تركيب أجهزة جديدة لتحويل الكبريت إلى حبيبات بطاقة 5 آلاف طن يوميا، وصهاريج للتخزين السائل بطاقة 14880 طنا، بالإضافة إلى المضخات وأحزمة النقل بواقع 1500 طن في الساعة والتحميل على متن السفن ومحطة تحميل بقدرة 60 آلف طن.

وحول مجمع تصليب ومناولة الكبريت قالت المصادر انه أقيم مجمع خاص لتخزين وتفتيت الكبريت في مصافي «البترول الوطنية» الثلاث ومن ثم إعداده للتصدير من خلال سيور نقل تصل إلى البواخر مباشرة، موضحة أن الكبريت في الأصل يكون سائلا ثم يصبح كتلة صلبة متماسكة عندما يبرد ولذلك يجرى تفتيته إلى قطع صغيرة لكي تسهل مناولته.

وأكدت أن مشاريع مناولة الكبريت اتخذت فيها الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع تلوث الهواء بغبار الكبريت عند تفتيته وتحميله من خلال إجراء هذه العمليات ضمن مجمع وتسهيلات مغطاة بشكل كامل ويستقبل مجمع تفتيت ومناولة الكبريت المنتج في مصفاتي ميناء عبدالله والشعيبة، حيث يضخ آلياً ضمن أنابيب يجرى تسخينها بشكل دائم لكي تحافظ على القدرة الانسيابية للكبريت السائل في الأنابيب ويدخل الكبريت في صناعة الأسمدة والشمع وغيرها.

● أحمد مغربي

ارتفاع بوليصة التأمين لأكثر من 5 آلاف دينار أبرز الأسباب

لماذا امتنعت البنوك المحلية عن منح القروض للكويتيين فوق الـ 60 عاماً؟

ارتفاع مستوى المخاطر دفع البنوك إلى التوقف

اتجهت العديد من البنوك المحلية التقليدية والإسلامية إلى الامتناع عن منح قروض نقدية إلى الكويتيين كبار السن فوق الـ 60 عاما رغم التزام تلك الفئة العمرية بالسداد الشهري نحو التزاماتهم البنكية على مدار أعوامهم الماضية وهو ما تم تأكيده من خلال سجلات البنوك الأمر الذي دعا «الأنباء» إلى طرح ذلك التساؤل على عدد من المصرفيين حول الاسباب الرئيسية التي تستند إليها البنوك تجاه ذلك القرار دون وجود اي تعليمات واضحة تتعلق بذلك الشأن من بنك الكويت المركزي الذي وضع شروطا محددة لطالبي القروض الكويتيين سواء العاملون في القطاعات الحكومية او القطاع الخاص دون تحديد الفئة العمرية المستهدفة من تلك التعليمات.

ففي البداية علق الخبير المصرفي ومدير قطاع الخدمات المصرفية في البنك التجاري سابقا علي المديهيم حول أهم أسباب توقف البنوك عن منح القروض لكبار السن فوق الـ 60 عاما قائلا ان شركات التأمين دفعت البنوك المحلية إلى اتخاذ ذلك القرار بعد ان وضعت شروطا صارمة لتلك الفئة العمرية منها ارتفاع تكلفة التأمين على المقترض بقيمة تصل إلى 5 آلاف دينار تتم إضافتها الى المبلغ الذي سيتم اقتراضه من البنك وبالتالي ستزداد الفائدة على العميل وعليه توقف البنوك عن ذلك الامر، ومن ناحية أخرى طالبت عدة شركات تأمين البنوك المحلية مؤخرا بعدم قبول اي طلبات اقتراض من تلك الفئة العمرية كونها ترفض القيام بعمل بوليصة للتامين على الحياة للأعمار ما بين 55 عاما إلى 65 عاما، علما ان البنوك المحلية قد اشترطت في وقت لاحق عمل وثيقة تأمين على الحياة وأخرى لضمان سداد أصل القرض على المقترضين ووضعته شرطا اساسيا لكل من يرغب في الاقتراض دون تحديد أي فئة عمرية، وذلك بهدف تنشيط سوق التأمين بالكويت خاصة بعد أن قل الطلب من قبل المواطنين على التأمين على الحياة بسبب النظرة التقليدية لمثل هذا النوع من التأمينات باعتبارها مخالفة للشريعة الإسلامية.

وبالتوازي مع ذلك البعد أرجع الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي جاسم زينل توقف البنوك عن منح القروض لتلك الفئة العمرية لسببين رئيسيين هما ارتفاع مستوى المخاطر خاصة ان معدلات الوفيات في الكويت تتراوح بين 60 و70 عاما وارتفاع تكلفة بوليصة التأمين سواء على الحياة او لسداد أصل القرض الامر الذي دفع العديد من البنوك إلى اتخاذ ذلك القرار دون النظر إلى مدى التزام هؤلاء العملاء خلال السنوات الماضية بسداد اقساطهم الشهرية.

من جانب آخر طالب رئيس مجلس ادارة احد البنوك المحلية سابقا بضرورة وضع آلية خاصة لتلك الفئة العمرية بحيث يسمح لهم بالاقتراض، ولكن في حدود مالية يتم وضعها وفقا للضمانات التي سيمنحها العميل وبالتالي يستطيع البنك ان يحدد المبلغ الذي سيقرضه للعميل دون اي مخاطر قد تنعكس بالسلب على البنوك سواء التقليدية او التي تعمل وفق الشريعة الاسلامية، وذلك من منطلق العدالة الاجتماعية لجميع الفئات العمرية بالكويت.

● محمود فاروق

تتيح لها مزاولة عملها في قطاع التمويل داخل وخارج الكويت

3 بنوك محلية تستعد للتقدم رسمياً لـ «المركزي» للحصول على تراخيص لإنشاء شركات تمويل عقاري

كشفت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان 3 بنوك محلية تستعد للتقدم بطلبات رسمية إلى بنك الكويت المركزي للحصول على تراخيص لإنشاء شركات تمويل تتيح لها مزاولة عملها في قطاع التمويل العقاري داخل وخارج الكويت بما يتوافق مع المعايير وتعليمات «المركزي» المتعلقة في ذلك الشأن.

وأفادت المصادر بأن هناك العديد من الأسواق الخارجية وخاصة الخليجية تحتاج لمثل هذا النوع من الشركات خاصة ان السوق العقاري في المنطقة بدأ يشهد ازدهارا نوعيا خلال الفترة الحالية بعد ان تعرض لركود كبير منذ أحداث الأزمة المالية العالمية في 2008، لافتة المصادر الى انه من بين الأسواق التي ستستهدفها البنوك عبر شركاتها التمويلية السوق السعودي الذي يشهد حاليا طفرة عقارية في عالم الإنشاءات نظرا لحجم المشروعات التي يتم تنفيذها حاليا بجميع مناطق السعودية التي قدرت بمليارات الدولارات، فضلا عن السوق القطري الذي برز خلال الآونة الأخيرة من خلال مشروعاته الضخمة التي جذبت إلية العديد من المستثمرين الأجانب من أجل تنفيذ وإنشاء العديد من المشروعات العقارية ذات المردود المالي الضخم.

وأوضحت ان تلك الخطوة التي ستنتهجها بعض البنوك المحلية تأتي في أطار تطوير ادواتها المالية وضمن سبل البحث عن إحداث نمو في الايرادات وتنوع في المخاطر المنخفضة مقارنة بالاستثمارات المالية الاخرى التي تتسم بارتفاع حدة المخاطر لديها خاصة في الوقت الحالي الذي تعاني فيه اغلب اسواق المنطقة من عدم الاستقرار النسبي لما تشهده البلاد العربية من توترات في اوضاعها السياسية الداخلية، الأمر الذي دفع البنوك إلى البحث عن استثمارات ذات قيمة مضافة لها وفي الوقت ذاته منخفضة المخاطر وجميعها ستأتي في صالحها بنهاية العام عبر نتائجها المالية التي ستظهر نموا ملحوظا في ايراداتها نتيجة الدخول في ذلك الاستثمار الجيد ـ حسب آراء خبراء العقار ـ في الوقت الحالي.

● محمود فاروق

3 أسباب وراء تأجيل إطلاق المرحلة الثانية لنظام التداول الجديد

مازال التأجيل لإطلاق التجارب على المرحلة الثانية من نظام التداول الجديد (اكستريم) هو سيد الموقف، فلجنة السوق اعتمدت تقرير اللجنة الفنية بخصوص رؤيتها حول تنفيذ المرحلة الثانية من نظام التداول والتي تتضمن طرح منتجات جديدة مثل تداول المؤشرات والمشتقات والصكوك والسندات، وان كانت هذه المرحلة معنية بشكل اكبر بتطوير سوق المشتقات الذي يعاني من ضعف كبير في سوق الكويت للاوراق المالية.

ويبدو ان هناك عددا من العوامل التي تضافرت فيما بينها وشكلت حائلا دون البدء في التجارب الخاصة بهذه المرحلة، وهذه التجارب ستكون على غرار التجارب الوهمية التي اطلقتها ادارة السوق ممثلة في ادارة المشاريع والتي قامت بها الشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة العاملة بالسوق، والتي استمرت عدة اشهر وانتهت بإطلاق المرحلة الاولى لنظام اكستريم فعليا في 13 مايو 2012.

ومن ابرز هذه العوامل، كما اكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء»، ما يلي:

1 – انتظار ادارة السوق لموافقة هيئة اسواق المال التي لاتزال تدرس ما جاء في البرنامج الذي ارسلته اليها ادارة السوق في منتصف ديسمبر من العام الماضي، وهو البرنامج الذي اعدته شركة ناسداك المعنية بتطوير سوق الكويت المالي.

2 – عدم جاهزية بعض شركات الوساطة من الناحية التقنية لضمان بدء المرحلة الثانية بالشكل الذي يضمن عدم ظهور اشكاليات فنية كما حدث في المرحلة الاولى وما صاحبها من مشاكل فنية كثيرة رغم اجراء الكثير من التجارب، حيث تسعى هذه الشركات لتحديث انظمتها لتتواكب مع المرحلة الثانية من النظام.

3 – حاجة الشركة الكويتية للمقاصة لبعض الوقت لإجراء بعض التعديلات على انظمتها لتتوافق مع انظمة جميع شركات الوساطة لضمان نجاح التجارب على البرنامج الخاص بالمرحلة الثانية.

وذكرت المصادر الى ان هناك من يفضل داخل البورصة عدم التسرع في بدء المرحلة الثانية قبل الانتهاء من جميع الاشكاليات الفنية التي ظهرت في المرحلة الاولى ولايزال بعضها قيد الحل، مشيرة الى ان المرحلة الثانية من نظام التداول فيها الكثير من الفنيات التي تحتاج لجاهزية كل الاطراف قبل الشروع في التجارب.

وذكرت المصادر ان ادارة المشاريع كانت تعتزم اجراء التجارب في يناير الماضي وخاطبت المقاصة بهدف الاستعداد لهذه التجارب غير ان رد المقاصة هو حاجتها لمزيد من الوقت لتعديل بعض انظمتها لتتواكب مع شركات الوساطة.

واشارت المصادر الى ان التطور الاخير الذي يتمثل في موافقة هيئة اسواق المال على رفع الحد الاقصى لتداولات الاجل والبيوع من 100 ألف سهم الى مليون سهم لن يؤثر في قرار ادارة السوق خاصة ان البرنامج الذي اعدته ناسداك مصمم بشكل يضمن تنفيذ هذه الكميات.

● شريف حمدي